بـيـان دولة قطر

تدلي به

سعادة الشيخة/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمـام

الدورة الثانية والخمسين (٥٢) للجنة السكان والتنمية

" استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"

مقر الأمم المتحدة

نيويورك

١ – ٥ أبريل ٢٠١٩

السيد الرئيس،

يسعدني أن اهنئكم على رئاسة الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية، متمنين لكم ولأعضاء المكتب التوفيق والنجاح في إتمام اعمال الدورة. وأود أن أعبر عن تقديرنا للجهود المبذولة في اعداد التقارير المعروضة على اللجنة، والتي تضمنت معلومات وتوصيات هامة من شأنها اثراء نقاشاتنا خلال هذه الدورة.

السيد الرئيس،

إن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المشار له في عدد من التقارير التي بين أيدينا اليوم، يؤكد على أن منطلقات ومبادئ برنامج العمل القائمة على أهمية مواءمة التنمية مع حقوق الإنسان هي منطلقات ومبادئ سليمة وعملية وقابلة للتطبيق على ارض الواقع، مما يجعلها ركيزة هامة لاهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وفي ظل ازدياد التنقل البشري والنزوح والأزمات الإنسانية غير المسبوقة على المستوى العالمي، لا بد لنا من الاعتراف بأنه ما زالت هنالك العديد من العوائق والتحديات امام التنفيذ الكامل والشامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتي تتطلب منا كمجتمع دولي بذل المزيد من الجهود والتعاون من اجل الخروج بحلول عملية وتوافقية لتجاوزها وتحقيق المزيد من التقدم الذي يعود بالفائدة على جميع شعوب العالم.

السيد الرئيس،

تنطلق السياسة السكانية لدولة قطر من اعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، ومن الحرص على ضمان حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على حد سواء، والمحافظة على حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الوطن وثرواته وإمكاناته. كما انها ترتكز على المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وقيم المجتمع القطري، ودستور دولة قطر، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتسترشد بالمرجعيات الدولية والعربية والإقليمية التي صادقت عليها دولة قطر، ومن ضمنها التوصيات الصادرة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في العام ١٩٩٤.

وانطلاقاً من ايمان دولة قطر الراسخ بأن السكان هم محور التنمية المستدامة، فقد حرصت الدولة على معالجة ديناميات السكان بطرق تنطوي على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، حيث ركزت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على تمكين جميع السكان واشراكهم بشكل كامل في عملية التنمية، وكذلك فإن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) تركز على العلاقة التفاعلية بين السكان والتنمية، مع الأخذ في الاعتبار الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في تنفيذ كافة السياسات والبرامج التنموية.

ولقد التزمت دولة قطر بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في العام ١٩٩٤، آخذين بعين الاعتبار الحق السيادي للدول في تنفيذ التوصيات بما يتماشى مع القوانين الوطنية، والاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية والخلفية الثقافية للشعوب.

وأود في هذا السياق أن اشير إلى جهود اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر التي تعمل على وضع سياسة سكانية تهدف إلى "تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته"

السيد الرئيس،

يشير تقرير الأمين العام إلى ان الاستثمار في الشباب من خلال مبادرات سوق العمل بما في ذلك التدريب المهني وريادة الأعمال يمكن أن يكون له مردود إيجابي في مكافحة الفقر والبطالة. وفي ظل الظروف العصيبة التي تمر فيها العديد من البلدان في منطقتنا العربية والتي تؤثر بشكل مباشر على فئة الشباب، الذين يشكلون نسبة كبيرة في التركيبة السكانية، فقد ركزت جهود التنمية والإغاثة الدولية لدولة قطر على تقديم الدعم للمشاريع والبرامج التي تستهدف تعليم وتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في عملية التنمية، وحمايتهم من تداعيات الظروف التي تمر بها المنطقة، وابعادهم عن شبح التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتعتبر مشاريع وبرامج مؤسسة صلتك نموذجاً ناجحاً تفتخر به دولة قطر في مجال تمكين الشباب في المنطقة العربية.

كما لم تدخر دولة قطر جهداً لتقديم الدعم والمساعدات للاجئين والمشردين قسرياً في العديد من مناطق العالم، ولاسيما في مجال التعليم والصحة والمأوى وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية، ومنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، أو من خلال المشاريع والبرامج التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني القطرية.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من التزام دولة قطر بالتعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، ومن إيماننا بأن الأمم المتحدة هي مظلة دولية جامعة لجميع المجموعات والدول، وقناعتنا بتقاسم الأعباء والمسؤوليات للدول الأعضاء، فقد تعهدت دولة قطر مؤخراً بتقديم دعم متعدد السنوات وغير مُخصَّص للموارد الأساسية لتمويل منظمات الأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ويوجه جزء كبير منها للهيئات المعنية بالتنمية والإغاثة الإنسانية التي من شأنها ان تعود بالفائدة على الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة في كافة انحاء العالم.

ختاماً، السيد الرئيس، أود ان أعيد التأكيد على استمرار بلادي بالالتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك مواصلة العمل والتعاون مع شركائنا في المجموعة الدولية من اجل مواجهة التحديات المشتركة لتحقيق الازدهار والتقدم الذي ننشده جميعاً.

وشكراً ،،،